



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأربعاء

24 يناير 2024





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
5	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
25	حقوق الإنسان في العالم



هيئة حقوق الإنسان



حقوق الإنسان توقع مذكرة تفاهم مع هيئة الأوقاف لتعزيز التعاون الثنائي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 12 رجب 1445 هـ - 24 يناير 2024م
<https://www.al-madina.com/article/872103>

وقّع معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور هشام بن عبدالرحمن آل الشيخ، ومحافظ الهيئة العامة للأوقاف الأستاذ عماد بن صالح الخراشي بالرياض اليوم، مذكرة تفاهم، بهدف فتح آفاق التعاون الثنائي بما يحقق أهداف الجانبين في عدد من المجالات، وذلك بحضور عدد من مسؤولي الجانبين.

ونوه نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان بما تمثله مثل هذه الشراكات من أهمية في دفع مجالات التعاون الثنائي بين الهيئة وشركائها بمختلف القطاعات ومنها الهيئة العامة للأوقاف، مؤكداً ما تحظى به حقوق الإنسان من رعاية واهتمام من القيادة الرشيدة وما تحقق في إطار ذلك من تقدم وتطور كبيرين بشكل يعزز من فعالية مثل هذه الشراكات في تحقيق لأهداف المنشودة.

من جانبه أعرب محافظ الهيئة العامة للأوقاف عن تقديره لهيئة حقوق الإنسان والجهود المبذولة التي تقوم بها، مؤكداً على وحدة الرسالة الإنسانية السامية التي تجمع الجانبين، مشيراً إلى أهمية هذه المذكرة في تعزيز التعاون الثنائي بما يخدم المصلحة الوطنية.

وتسعى المذكرة إلى تعزيز الإسهام في نشر التوعية والثقافة بحقوق الإنسان، والاستفادة من الإمكانيات بين الجانبين في إطار الفعاليات والأنشطة، إلى جانب تبادل البيانات والمعلومات والربط الإلكتروني، إلى جانب بحث عدد من المشاريع ذات النفع المجتمعي، وإبراز دور الأوقاف في مجال التكافل الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان، وتبادل الخبرات ونقل المعرفة في عدد من الاختصاصات، وتعزيز الأعمال التطوعية وتشجيع رواد الأعمال في تبني وتطوير مشروعات تسعى إلى المساهمة المجتمعية خاصة في مجال حقوق الإنسان، وتسهيل حصول الباحثين على آخر الدراسات والآراء في مجالي حقوق الإنسان والأوقاف.



الحقوق في السعودية تجربة رائدة من التطوير والإصلاح

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 12 رجب 1445 هـ - 24 يناير 2024م
<https://www.alwatan.com.sa/article/1141146>

بمنتهى الشفافية والوضوح قدم الوفد السعودي، الاثنين الماضي، تقريره خلال الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي سرد باستفاضة تامة مسيرة الإنجازات التي تحققت خلال الفترة من نوفمبر 2018 وحتى أكتوبر 2023، وسلط الضوء على التغييرات الإيجابية العديدة التي حدثت في هذه السنوات الخمس، بما يمثل طفرة تشريعية متكاملة كان لا بد منها لاستيفاء متطلبات انضمام المملكة لعدد من المواثيق والعهود الدولية.

التقرير الذي قدمته رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتورة هلا بنت مزيد التويجري جاء وافياً واتسم بالمهنية والشمولية الكاملة، حيث أجاب على كافة الاستفسارات وأوضح حجم الجهود المتعاضمة التي بذلتها المملكة لترقية هذه الحقوق

3

والإجراءات العديدة التي اتخذتها لترسيخها وجعلها جزءاً من ثقافة المجتمع. وأوضح حجم الجهود التي بذلت خلال الفترة الماضية، والإصرار على المضي في ذات الطريق لاستكمال إنجاز بقية الأهداف. فالمملكة تولي قضية حقوق الإنسان أهمية بالغة، وربطت بينها وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أكسبها زخماً متزايداً نتيجة للدعم غير المحدود الذي تحظى به من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمير محمد بن سلمان -حفظهما الله- اللذان أوليا اهتماماً كبيراً لتطوير وإرساء وحماية هذه الحقوق، وهو ما منح المملكة مراكز متقدمة في التصنيفات والمؤشرات العالمية، وحصلت بموجبها على إشادة وتقدير الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية.

وجاء التقرير متكاملًا واحتوى على جميع المعلومات الضرورية التي تعكس حالة حقوق الإنسان في المملكة وأوضح أن المملكة عازمة على المضي قدماً نحو بلوغ أفضل المستويات العالمية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في إطار رؤية 2030 ويؤكد ذلك ما تحقق من إصلاحات وتطورات تاريخية خلال هذه الفترة الوجيزة، منطلقاً في ذلك من مبادئها وقيمها الراسخة وإرادة قيادتها التي تقدم الإنسان على كل اعتبار.

وقد أوضح التقرير بصورة متكاملة الطفرة التشريعية التي تعيشها المملكة في هذا العهد الزاهر لاستكمال منظومة القوانين والأنظمة، لا سيما المتعلقة منها بحقوق الإنسان، وتعزيز الحوكمة والمؤسسية وإعلاء قيم الشفافية والمحاسبة والنزاهة. كما ركز على تأكيد المملكة إيمانها بأهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها إحدى أدوات مجلس حقوق الإنسان الفاعلة لتحسين هذه الحقوق، لذلك أبدت أقصى قدر من التعاون والجدية في التعامل معها، والدليل على ذلك تنفيذ 85% من جملة التوصيات التي قدمت لها في الدورات السابقة والتي بلغ عددها 450 توصية، وهي نسبة إنجاز عالية تشير بوضوح إلى الجدية التي تتعامل بها المملكة مع هذه القضية.

كما أشار التقرير إلى التعاون الكبير الذي تبديه السلطات السعودية مع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان والاستجابة الفاعلة لاستيضاحات أصحاب الولايات بنسبة استجابة بلغت 99%، كما تشارك بفاعلية كاملة في المشاورات التي يجريها أصحاب الولايات لأغراض إعداد وتقديم تقاريرهم إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة بنسبة بلغت 98%.

هذا التعاون الكبير يثبت حقيقة واضحة هي أن السعودية تنظر إلى حقوق الإنسان على أنها قضية جوهرية، وتتعامل معها بمنتهى الجدية، استجابة لرغبة مجتمعها وتلبية لحاجاتها وليس خضوعاً لإملاءات أو ضغوطات خارجية.

ومما يميز هذه المساعي أنها لا تقتصر على الجهد الحكومي فقط، بل إن منظمات المجتمع المدني أصبحت شريكة في تعزيز هذه القيم لترسيخها ضمن ثقافة المجتمع، حيث تتكامل الجهود لتعزيزها. وتقوم هذه المنظمات بأدوار رائدة تستكمل الجهود الحكومية وتدعمها وتؤكد عليها، وقد أثبتت تلك المنظمات جدارتها وأهليتها للقيام بالأدوار المرجوة منها. في ذات الإطار، فإن هذا النهج الفريد للوفاء بالتعهدات الطوعية التي قطعتها المملكة في ما يتعلق بالمسار الدولي يتوافق ويتزامن مع الطفرة التشريعية الهائلة التي تشهدها بلادنا في الوقت الحالي، ففيما تبدي المؤسسات المختصة مع توصيات الآليات الدولية تجاوباً منقطع النظير مع تلك التوصيات وتحقق نسبة إنجاز عالية، وهو ما يتجلى في كون السعودية هي أول دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتمد استخدام قاعدة البيانات الخاصة بتنفيذ تلك التوصيات، فإن عملية تعديل بقية القوانين تتواصل وفق رؤية متكاملة تراعي التدرج والاحتياجات الفعلية.

وكان لافتاً خلال تقديم المملكة لتقريرها تأكيدها على إيمانها بمبدأ تكاملية وعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وأهمية إعطائها ذات القدر من الاهتمام، وذلك لأنها منظومة واحدة، فالعالم الذي نعيش فيه أصبح قرية صغيرة لا مجال فيها للتمايز، وبمثلما يتم التركيز على حقوق الإنسان في منطقة معينة فإنه من الضروري أن يجد ذات الإنسان نفس الحقوق في بقية مناطق العالم، دون تمييز أو كيل بمكيالين.

ومن واقع مشاركاتي السابقة في مثل هذه المناسبات أسجل إشادتي بالتقرير الأخير الذي قدمه الوفد السعودي لأنه جاء متكاملًا، وسوف تكون له آثار إيجابية كثيرة في الفترة المقبلة، إضافة إلى أن آلية التعامل الواضحة التي تتبناها الهيئة والتي تقوم على الأدلة الثابتة والإثباتات القطعية والأرقام الرسمية سوف تسهم في تأكيد الحقائق والوقائع.

لذلك، أستطيع القول بمنتهى الثقة، إن المملكة تمضي بثبات في طريقها نحو تعزيز مكانتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وتجنّي كل عام مكاسب متجددة، مستعينة في ذلك -بعد توفيق الله- بالدعم غير المحدود الذي توفره القيادة الرشيدة، والاستراتيجيات الواضحة التي جاءت بها رؤية المملكة 2030 التي نادى بضرورة ترقية وتحسين واقع حقوق الإنسان باعتبارها جزءاً أصيلاً من موروث هذه البلاد وعادات أهلها وتقاليدهم العريقة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مجلس الوزراء يوافق على جدول المقابل المالي لخدمات

التسجيل العيني للعقار

الموافقة على الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري

واعتماد • التصنيف الوطني الموحد للجرائم للأغراض الإحصائية»

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 رجب 1445 هـ - 24 يناير 2024م

<https://www.alriyadh.com/2055466>

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، أمس، في الرياض.

وفي بداية الجلسة، أطلع مجلس الوزراء على مجمل اللقاءات والمحادثات التي جرت بين كبار المسؤولين في المملكة ونظرائهم بعدد من الدول خلال الأيام الماضية، الرامية إلى توطيد مجالات التعاون وأوجه التنسيق المشترك؛ بما فيها العمل المتعدد الأطراف.

وتناول المجلس في هذا السياق، نتائج مشاركة المملكة في قمة حركة عدم الانحياز، وقمة الجنوب (الثالثة) لمجموعة (السبع والسبعين) والصين، وقمة منظمة الإيغاد، في إطار دورها المحوري في السياسة والاقتصاد العالميين، وحرصها الدائم على تعزيز أواصر التعاون؛ بما يسهم في إرساء الأمن والاستقرار والتنمية بالمنطقة والعالم أجمع.

وتطرق مجلس الوزراء، إلى ما اشتملت عليه مشاركة الوفد السعودي في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في مدينة دافوس السويسرية؛ من الإعلان عن استضافة الرياض اجتماعاً خاصاً للمنتدى حول "التعاون الدولي والنمو والطاقة" في شهر أبريل القادم، واستعراض جهود المملكة ومبادراتها الدولية في الحفاظ على البيئة والحد من التغيير المناخي، وقيادة الحراك الاقتصادي العالمي نحو مستقبل أفضل.

وأوضح معالي وزير الإعلام الأستاذ سلمان بن يوسف الدوسري، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس تابع تطورات الأوضاع على الساحة الفلسطينية والجهود الدولية المبذولة بشأنها، مجدداً التأكيد على رفض المملكة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وضرورة وقف فوري لإطلاق النار وإدخال المساعدات ومنع التهجير القسري للسكان؛ لتهيئة الظروف لعودة الاستقرار وتحقيق السلام الدائم والمستدام.

وأطلع مجلس الوزراء، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما أطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها، وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً: الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الهند، في مجال الربط الكهربائي والهيدروجين الأخضر/ التنظيف وسلاسل الإمداد.

ثانياً:

الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية كوريا بشأن الإغفاء المتبادل من متطلبات تأشيرة الإقامة القصيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والرسمية.

ثالثاً:

تفويض صاحب السمو وزير الخارجية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الكمبودي في شأن مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية ووزارة خارجية مملكة كمبوديا، والتوقيع عليه.

رابعاً:

الموافقة على الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري.

خامساً:

الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية وهيئة البيئة في سلطنة عمان، في مجال البيئة.

سادساً:

الموافقة على اتفاقية بين وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيدياري)؛ للتعاون في المجالات البيئية.

سابعاً:

الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة السياحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الثقافة والسياحة في جمهورية الصين الشعبية لتسهيل سفر الوفود السياحية الصينية إلى المملكة العربية السعودية.

ثامناً:

تفويض معالي وزير الاستثمار - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الموريشيوسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية موريشيوس؛ للتعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر، والتوقيع عليه.

تاسعاً:

الموافقة على مذكرتي تفاهم للتعاون في مجال مستقبل النقل والابتكار في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وفي مجال الطرق، بين وزارة النقل والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية ووزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل في جمهورية كوريا، وبين الهيئة العامة للطرق في المملكة العربية السعودية ووزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل في جمهورية كوريا.

عاشرأ:

تفويض معالي رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد - أو من ينيبه - بالتباحث مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية للتعاون في التدريب، في مجال مكافحة الفساد، والتوقيع عليه.

حادي عشر:

الموافقة على مذكرة تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة ماليزيا، في مجال الاعتراف المتبادل بشهادة حلال المنتجات المحلية.

ثاني عشر:

تفويض صاحب السمو وزير الثقافة رئيس مجلس أمناء مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الإماراتي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في المملكة العربية السعودية وجامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتوقيع عليه.

ثالث عشر:

الموافقة على مذكرة تعاون بين دارة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية والأرشيف الوطني في جمهورية الهند.

رابع عشر:

اعتماد "التصنيف الوطني الموحد للجرائم للأغراض الإحصائية".

خامس عشر:

الموافقة على جدول المقابل المالي لخدمات التسجيل العيني للعقار.

سادس عشر:

دمج (مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتخطيط والسياسات اللغوية) في (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، وإلغاء تنظيم المركز.

سابع عشر:

الموافقة على ترقيات للمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة)، وذلك على النحو التالي:

— ترقية عادل بن عبدالله بن دخيل الجديعي إلى وظيفة (مستشار أول أعمال) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.

— ترقية حسن بن علي بن قاسم الفيافي إلى وظيفة (مستشار أول إيرادات حكومية) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة المالية.

— ترقية نعيمش بن محمد بن إبراهيم النعيمش إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة المالية.
— ترقية عبدالحكيم بن محمد بن عبدالعزيز الوطبان إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة المالية.
— ترقية أحمد بن محمد بن عبدالعزيز المطوع إلى وظيفة (مدير عام) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

كما أطلع مجلس الوزراء، على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية للهيئة العامة للغذاء والدواء، والديوان العام للمحاسبة، ومستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، والمركز الوطني للتخصيص، ومجلس شؤون الأسرة، ومجمع الملك عبدالعزيز للمكتبات الوقفية، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.



إيداع 55 مليار ريال في حسابات مستفيدي "سكني" في سبعة أعوام 755 ألف عقد تمويل عقاري بالمملكة بـ 465 مليار ريال بنهاية 2023

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 رجب 1445هـ - 24 يناير 2024م

<https://www.alriyadh.com/2055500>

أوضح الرئيس التنفيذي لصندوق التنمية العقارية منصور بن ماضي، أنّ البرامج والحلول التمويلية للدعم السكني مكنت أكثر من 755 ألف مستفيد من توقيع عقودهم التمويلية بقيمة إجمالية بلغت أكثر من 465 مليار ريال خلال الفترة من 2017م حتى نهاية 2023م، وبين خلال مشاركته في جلسة حوارية بعنوان "تعزيز الوصول إلى التمويل الميسر والمستدام" ضمن منتدى مستقبل العقار، أنّ حصة الصندوق العقاري من إجمالي سوق التمويل العقاري بلغت 74% من إجمالي 625 مليار ريال سجلها سوق التمويل بالمملكة من عام 2017م حتى نهاية 2023م، مشيراً للدور الفعال للصندوق كذراع رئيس بالشراكة الاستراتيجية مع الجهات التمويلية في دفع عجلة نمو قطاع التمويل والتطوير العقاري. وتحدث بن ماضي عن العوامل المؤثرة في سوق التمويل العقاري للراغبين في تملك السكن الأول، من حيث ارتفاع أسعار العقارات وتكلفة التمويل، مبيّناً أنّ الصندوق العقاري تعامل مع هذه العوامل من خلال تطوير مصفوفة الدعم السكني للتركيز على للشرائح الأشد حاجة، وتنويع البرامج والحلول التمويلية، بالإضافة إلى زيادة المعروض العقاري لتمكين المستفيدين من التملك من خلال برنامج "تطوير"، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات قطاع التطوير العقاري، وتمكينهم من الحصول على التمويل اللازم لضخ مزيد من الوحدات السكنية بجودة عالية وأسعار تنافسية تتناسب مع قدرات المستفيدين الشرائحية، ونوه بالشراكة الاستراتيجية مع قطاع تمويل التطوير العقاري التي تأتي في إطار تحفيزهم لابتكار حلول تمويلية وسكنية تتناسب مع مستحيي الدعم السكني، ومن ثم رفع مساهمة شركات التمويل العقاري في سوق التمويل العقاري السكني وزيادة حصصها فيه.

وأوضح أنّ البرامج والحلول التمويلية المتنوعة بالشراكة مع الجهات التمويلية والمطورين العقاريين، تقدم دعماً فورياً غير مستمر يصل إلى 150 ألف ريال، بالإضافة إلى البرامج والمكثبات الداعمة كبرنامج الرهن الميسر، وبرنامج ضمانات، والدعم العيني الذي يخفف من قيمة الوحدات تحت الإنشاء والمقامة على أرضي وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان وبرنامج القسط الميسر، الذي يمنح المستفيد خصم يصل إلى 100 ألف من قيمة منتج الوحدة السكنية تحت الإنشاء، مشيراً إلى أنّه بلغ إجمالي ما أودع في حسابات مستفيدي "سكني" خلال الفترة من عام 2017م حتى نهاية 2023م، أكثر من 55 مليار ريال، في إطار تحسين قدرة المستفيدين على التملك تحقيقاً لمستهدفات برنامج الإسكان. حلول تمويلية

وأشار بن ماضي، إلى أنّ الصندوق أطلق مع شركائه من الجهات التمويلية خلال الربع الثالث من العام الماضي 2023م، حلاً تمويلياً لآقل هامش ربح يصل إلى 2.59% للعقود التمويلية، بهدف تخفيف كلفة التمويل وتحسين قدرات المستفيدين الشرائحية ممن تقل رواتبهم عن 14 ألف ريال والراغبين في شراء وحدة سكنية تحت الإنشاء للمشاريع المقامة على أراضي

الوزارة، أو من يرغبون ببناء منازلهم على أراضيهم الخاصة، لافتاً إلى أنه تم تغيير الشريحة المستهدفة للحل التمويلي أقل هامش ربح بواقع 2.59%، ليضم جميع المستفيدين الراغبين في شراء وحدة سكنية تحت الإنشاء والمقامة على أراضي وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان دون تحديد سقف للدخل الشهري.

ولفت الرئيس التنفيذي للصندوق العقاري الانتباه، إلى دور منصة المستشار العقاري في سوق التمويل العقاري، حيث تعد إحدى المنصات الرائدة على مستوى الشرق الأوسط، والتي حصلت على جائزة أفضل تطبيق حكومي عام 2021م، موضحة أن المنصة الإلكترونية تعتبر الأولى في إصدار التوصيات التمويلية، بمعايير ودقة عالية وخلال أقل من 4 دقائق فقط تتناسب مع قدرات المستفيدين التمويلية، بلغ عدد مستخدميها أكثر من 1.6 مليون مستفيد، فيما تم إصدار أكثر من 1.1 مليون توصية تمويلية حتى نهاية 2023م.

من جانبه تناول رئيس مجلس إدارة شعبة الإسكان في الجمعية السعودية لعلوم العمران المهندس عبدالرحمن الجهني التحولات التي مرت بقطاع الإسكان في المملكة على مدى السنوات الماضية، مستعرضاً واقع الإسكان اليوم وخطته ضمن رؤية المملكة 2030.

وقال الجهني في جلسة بعنوان "الإسكان في المملكة العربية السعودية البدايات والتحديات والرؤية" في منتدى مستقبل العقار المنعقد اليوم بالرياض: إن العقار في المملكة مر بثلاث مراحل هي مرحلة التقليدية حيث المنازل الطينية، ثم المرحلة الانتقالية هي مرحلة دخول الخرسان المسلح، ثم مرحلة الحديثة وهي نقطة التحول حيث تم التخطيط قبل البناء بداية من مشروع إسكان الملز.

وأشار الجهني إلى 10 خطط تنموية سار عليها مجال الإسكان في المملكة ابتداءً من العام 1390 هـ وإلى بدء العمل في برامج رؤية المملكة 2030، حيث اشتملت جميع الخطط على هدف رئيسي تمحور في توفير السكن المناسب للمواطنين بتكاليف اقتصادية، إضافة إلى عملية تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الإسكان، ثم هدف رفع مستوى المساكن في المناطق الريفية بتكاليف اقتصادية، لافتاً إلى أنه بحلول عام 1420 هـ تم إنجاز ما يزيد على 3 ملايين و 120 ألف وحدة سكنية.

وحول تاريخ برامج منظومة الإسكان أوضح الجهني أنها شملت برنامج منح الأراضي، وبرنامج صندوق التنمية العقارية، وبرنامج مشاريع الإسكان العام في عدة مدن بالمملكة، وبرنامج مشاريع إسكان الجهات الحكومية وهو من البرامج المساندة لمشاريع الإسكان حيث قامت عدة جهات بتسكين موظفيها بالقرب من جهة عملهم.

وسلط الضوء على خطط الإسكان في رؤية 2030، حيث حظي فيه ملف الإسكان بدعم كبير من قبل الدولة، فقد بدأ بنسبة تملك 47% ليتجاوز اليوم الـ60%، منوهاً بتخصيص برنامج خاص به، كما أنه هدف رئيس لتحقيق أهداف الرؤية مثل محور "المجتمع الحيوي" الذي اندرج منها الحفاظ على الإرث الثقافي والقيم، والحفاظ على الأمان، توفير المساحات المفتوحة المسطحة والخضراء، تحقيق الاستدامة وغيرها لتحقيق جودة الحياة، كما أنه في محور "الاقتصاد المزدهر" هناك أهداف عديدة منها الابتكار، أما محور "وطن طموح" فهدف إلى خفض تكاليف الإسكان، وتشجيع القطاع غير الربحي. واختتم حديثه بالحديث عن برنامج الإسكان وخطته وأهدافه ومراحل وبرامجه التي نتجت عنه، وأسهمت في تحقيق المستهدفات، وتحول وزارة الإسكان إلى مرحلة تنظيمية وبصبح السوق يغذي نفسه بنفسه، مشيراً إلى إنجازات البرنامج منها أن نسبة التملك تجاوزت الـ60% حتى عام 2020، كما أن القطاع وفر نحو 40.000 فرصة عمل في عام 2021، إضافة إلى تخفيض الدفعة المقدمة لملكية المنازل من 30% إلى 5%.

المتحدث باسم رئاسة أمن الدولة: تجربة قيادة المملكة في مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله متفردة على مستوى العالم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 رجب 1445هـ - 24 يناير 2024م
<https://www.alriyadh.com/2055585>

كد المتحدث باسم رئاسة أمن الدولة العقيد تركي الحربي، أن تجربة قيادة المملكة في مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله تجربة متفردة على مستوى العالم، جوهرها حياة الإنسان. وأوضح العقيد الحربي في تصريح صحفي على هامش ورشة العمل الإقليمية بعنوان "التعاون والتنسيق الدولي المناط بتقييم الدول" التي عقدت في مملكة البحرين، أن المملكة العربية السعودية تتعامل مع هذه الجريمة وفق مبادئ ثابتة وواضحة أساسها القانون، مشيراً إلى أن المملكة من أوائل الدول التي شرعت نظام يتعامل مع هذه الجريمة من خلال نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله. وأضاف، أنه وإيماناً من المملكة بخطورة هذه الجريمة وطبيعتها المعقدة كجريمة عابرة للحدود وتمر عبر شبكات متداخلة أبرزها شبكات التمويل، فقد ساهمت المملكة في عام 2017م بإنشاء مركز استهداف تمويل الإرهاب كمركز دولي مقره الرياض. وبيّن، أن رئاسة أمن الدولة تشارك ممثلة باللجنة الدائمة بمكافحة الإرهاب وتمويله بالإضافة إلى وزارة الخزانة الأمريكية برئاسة هذا المركز، وعضوية دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يقوم هذا المركز بجهود مميزة وكبيرة في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله من الالتزام بقرارات مجلس الأمن، والاتفاقيات الأممية، وتطبيق معايير مجموعة العمل المالي "فاتف"، والمساهمة المالية والإدارية في بناء القدرات والمبادرات والبرامج، إضافة إلى استضافة الاجتماعات والمؤتمرات وورش العمل.

فيصل بن نواف: القيادة حريصة على صحة المواطن والمقيم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 رجب 1445هـ - 24 يناير 2024م

<https://www.alriyadh.com/2055472>

نوّه صاحبُ سمو الملكي الأمير فيصل بن نواف بن عبدالعزيز أمير منطقة الجوف بما توليه القيادة الرشيدة -أيدها الله- من حرص وعناية فائقة ومستمرة بصحة المواطن والمقيم في جميع مناطق المملكة، وهو ما يُعدُّ ترجمةً عمليةً للدعم غير المحدود للقطاع الصحي، وأبدى سموه اهتمامه البالغ بمشروع مدينة الأمير محمد بن عبدالعزيز الطبية، الذي يعد من أهم المشاريع، متطلعاً إلى إتمام سير العمل بهذا المشروع بالوقت المخطط له؛ لتحقيق الهدف الرئيس المتمثل في خدمة أبناء المنطقة والمناطق الشمالية.

جاء ذلك خلال لقاء سموه بمكتبه صباح أمس فريق وزارة الصحة والمركز الوطني للتخصيص الذي اطلع سموه على آخر المستجدات فيما يخص مشروع مدينة الأمير محمد بن عبدالعزيز الطبية بالجوف لخدمة المناطق الشمالية. وأكد سموه لفريق الوزارة أهمية هذه المدينة الطبية وأولويتها لسد احتياج الرعاية الصحية المتقدمة (الرعاية الثلاثية) في منطقة الجوف والمناطق الشمالية، وأضاف سموه أن إمارة المنطقة على أتم الاستعداد لتذليل أي تحديات وداعمين لفريق العمل أو القطاع الخاص للمضي قدماً في المشروع وإكمال إجراءاته من طرح وتعاقد وتنفيذ. ويعد هذا اللقاء جزءاً من سلسلة لقاءات سموه الدورية مع قيادات وزارة الصحة لمتابعة كافة المشاريع في المنطقة وعلى رأسها مشروع المدينة الطبية.

حضر اللقاء المستشار الخاص لسموه المشرف على مكتب تحقيق الرؤية د. أحمد السناني والأستاذ إبراهيم السعيد أمين عام اللجنة العليا لمتابعة المشاريع بالمنطقة.

أمير جازان يرأس اجتماع اللجنة العليا للسلامة المرورية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 رجب 1445هـ - 24 يناير 2024م

<https://www.alriyadh.com/2055477>

ترأس صاحبُ سمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان، في الإمارة أمس، اجتماع اللجنة العليا للسلامة المرورية بالمنطقة.

واستهل سموه الاجتماع بكلمة أكد فيها أهمية الأعمال والمهام المنوطة باللجنة، وما تسعى له من أهداف سعيًا للوصول لتحقيق السلامة المرورية، موجهاً بمضاعفة الجهود وبذل كل ما يحقق السلامة للجميع إنفاذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة. واطلع سموه على عرض مرئي لأعمال السلامة المرورية توضح إحصائيات الحوادث المرورية في المنطقة ومناقشة تنفيذ توصيات اللجنة التنفيذية ولجان السلامة المرورية بالمحافظات.

وجرى خلال الاجتماع بحث الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال ومنها السبل الكفيلة بتحقيق مستهدفات المملكة في الحفاظ على الأرواح والممتلكات عبر تطبيق مبادئ السلامة المرورية.

كما استعرض النسب التي تم تحقيقها في مجال خفض الحوادث المرورية بالمنطقة من خلال تعاون مختلف الجهات ذات العلاقة في توعية المواطن بضرورة الالتزام بتعليمات السلامة المرورية والتقيدها، وتنفيذ توصيات لجان السلامة

المرورية من قبل الجميع، وكذا ما يتعلق بسلامة الطريق خاصة الطرق الزراعية والجبلية بالمنطقة، وتم اتخاذ القرارات والتوصيات المناسبة حيال ما تم بحثه من موضوعات.



المملكة تتقدم 25 مرتبة عالمياً والأولى خليجياً في مؤشر الأداء الإحصائي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 رجب 1445هـ - 24 يناير 2024م
<https://www.alriyadh.com/2055483>

قفز ترتيب المملكة ممثلةً بالهيئة العامة للإحصاء في مؤشر تقييم أداء الأجهزة الإحصائية الوطنية (SPI) الصادر عن البنك الدولي 25 مرتبة، إذ احتلت المرتبة الأولى خليجياً، وتقدّمت بأربع مراتب في المؤشر ذاته بين دول مجموعة العشرين (G20) حيث جاءت في المرتبة 15 بعد أن كانت في المرتبة 19 في التقييم السابق عام 2019م. وأعلن البنك الدولي مؤخراً عبر موقعه الرسمي نتائج تقييم نضج وأداء الأنظمة الإحصائية (SPI) الذي شمل 186 دولة، ويتناول خمسة محاور رئيسة موزعة على أكثر من 52 مؤشراً، تغطي مصادر وخدمات البيانات والمنتجات الإحصائية ومصادر البيانات والبنية التحتية، موضحاً أن المملكة حققت 100% في محور استخدام البيانات، كما حققت في التقييم نسبة 80,8% بقفزة كبيرة عن التقييم السابق الذي بلغ 63,4% في عام 2019م، وكانت الأعلى تقدماً بين دول مجموعة العشرين بمعدل تقدم بلغ 17,4%.

من جانبه، أوضح رئيس الهيئة العامة للإحصاء الدكتور فهد بن عبدالله الدوسري أن الدعم والتمكين الذي حظيت به الهيئة خلال الفترة الماضية أسهم في تحقيق التحولات الإستراتيجية في مجال الإنتاج الإحصائي والبنية التحتية التقنية، الأمر الذي كان له عظيم الأثر في تعزيز الدور الإحصائي الذي تقوم به الهيئة، وتحقيق التقدم الذي أحرزته على كثير من الأجهزة الإحصائية الرسمية حول العالم، والإسهام في بناء واحتساب المؤشرات والبيانات الإحصائية ذات الجودة العالية التي تلقت الإشادة من المنظمات الدولية المتخصصة في المجال الإحصائي، وأسهمت في دعم قطاعات الدولة كافة بالبيانات الإحصائية المساندة لمتخذي القرارات وراسمي السياسات، مؤكداً أهمية السعي الدائم بالتعاون مع الشركاء للاستمرار في تطوير الإنتاج الإحصائي.

يشار إلى أن هذا التقدم الكبير الذي حقّته المملكة في مؤشر تقييم أداء الأجهزة الإحصائية الوطنية (SPI) يأتي استمراراً لجهود الهيئة العامة للإحصاء في تنفيذ التحول الإحصائي الذي يواكب التحول الوطني في مختلف القطاعات والمجالات تحقيقاً لرؤية السعودية 2030 حيث تبذل الهيئة جهوداً حثيثة لاستشراف المستقبل في ضوء إستراتيجية التحول التي تشمل تطوير البنية التقنية للهيئة وتطوير المسوح الميدانية والمنتجات الإحصائية بالإضافة إلى تعزيز الشراكات مع القطاعين الحكومي والخاص والقطاع غير الربحي، والعمل على تحسين إتاحة البيانات، وتلبية المتطلبات الإحصائية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، والحرص على زيادة رضا العملاء من خلال التطوير المستمر في عرض البيانات والمؤشرات الإحصائية بطريقة تفاعلية وسلسة.

ويعكس هذا الإنجاز حجم الدعم والتمكين الذي تحظى به الهيئة من القيادة الرشيدة، والثقة الكبيرة في دورها الوطني المساهم في توفير البيانات الإحصائية، وبناء وقياس المؤشرات الإحصائية الوطنية الداعمة لخطط التنمية المستدامة وتطوير الاقتصاد السعودي، وتحسين ورفع مستوى جودة الحياة في المملكة.



السماح لغير السعوديين بالعمل عبر شركات النقل

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 12 رجب 1445 هـ - 24 يناير 2024م

<https://www.al-madina.com/article/872126>

تنظيم قطاع توصيل الطلبات

A A

أصدرت الهيئة العامة للنقل، عددًا من القرارات التنظيمية في قطاع توصيل الطلبات، بهدف ضبط وحوكمة القطاع، ورفع كفاءة السائقين والخدمات المقدّمة، إضافة إلى زيادة مستوى الموثوقية والأمان.

وأوضحت الهيئة أنّ هذه القرارات تشمل إلزام غير السعوديين بالعمل عبر شركات النقل الخفيف تدريجيًا خلال 14 شهرًا، والسماح بالإعلانات على سيارات النقل الخفيف بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، إضافة لتحديد ضوابط استخدام الدراجات النارية في نشاط توصيل الطلبات بالتنسيق مع الإدارة العامة للمرور، وإلزام الشركات العاملة في النشاط بتطبيق خاصية التحقق من الوجه لسائقها عبر نظام يرتبط مباشرة بالهيئة العامة للنقل، كما تضمنت القرارات اعتماد زيٍّ موحدٍ لغير السعوديين العاملين في نشاط توصيل الطلبات.

وكشفت الهيئة عن مراحل تدريجية لتنفيذ قراراتها في تنظيم قطاع توصيل الطلبات، حيث ستبدأ في تفعيل توصيل الطلبات للسائقين غير السعوديين، عن طريق شركات النقل الخفيف، مع استمرار السماح بالعمل الحر للمواطنين، ومنع غير السعوديين تدريجيًا من العمل الحر حسب المناطق، إضافة لتطبيق مكنات القرار التي تشمل وضع ضوابط لاستخدام الدراجات النارية في توصيل الطلبات، وتطبيق الزيِّ الموحد للعاملين في النشاط، والسماح بالإعلانات على سيارات النقل الخفيف.

وأفادت الهيئة أنّ هذه القرارات تستهدف في مجملها، تنظيم وحوكمة قطاع توصيل الطلبات بشكل فعّال، إضافة إلى تحفيز السعوديين للعمل في هذا النشاط، ليسهم ذلك في زيادة الفرص الوظيفية، وتطوير الخدمات المقدمة في المجال لتصبح أكثر فاعلية وكفاءة، وتلبي توقعات المستفيدين، وذلك تحقيقًا لمستهدفات الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية.

وتسعى الهيئة إلى تحقيق تحول نوعي في قطاع توصيل الطلبات، يحافظ على نموّه بكفاءة وفاعلية؛ ممّا يعود بالنفع على المستفيدين من هذه الخدمة، ويسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

ضوابط تنظيم القطاع

إلزام غير السعوديين بالعمل عبر شركات النقل

السماح بالإعلانات على سيارات النقل الخفيف

تحديد ضوابط استخدام الدراجات النارية

إلزام الشركات بتطبيق خاصية التحقق من الوجه

اعتماد زي موحد لغير السعوديين

استمرار السماح بالعمل الحر للمواطنين

منع غير السعوديين تدريجيًا من العمل الخُر حسب المناطق



3 ضوابط لتنفيذ نظام الإجازات الجديد

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 12 رجب 1445 هـ - 24 يناير 2024م

<https://www.al-madina.com/article/872124>

المملكة تتصدر في خفض البطالة

A A

بدأت الجهات الحكومية تعديل لوائحها الإدارية لتنفيذ نظام الإجازات الجديد، والذي بموجبه يكون عدد أيام العطل الرسمية في عيدي الفطر والأضحى بحدٍ أدنى أربعة أيام عمل، وبتحديدٍ أقصى خمسة أيام. ووفقًا للضوابط، فإنّه بالنسبة إلى الجهات التي يخضع جميع العاملين فيها لنظام العمل، يطبق ما ورد على العاملين الخاضعين لنظام العمل فقط.

وبالنسبة للجهات التي يخضع الموظفون والعاملون فيها لأكثر من نظام، فيطبق ما ورد على العاملين الخاضعين لنظام العمل، أمّا الجهات الحكومية التي يخضع عاملوها لنظام العمل، ووفقًا لتنظيمها (الهيئات والمؤسسات والمراكز والبرامج وما في حكمها)، ولم تعتمد لائحتها الإدارية، فتقوم بتطبيق نفس الضوابط المشار لها سابقًا. كما تضمنت الموافقة تعديل نموذج اللائحة الإدارية الموحد المنصوص عليه في قواعد إقرار الأحكام المنظمة لشؤون العاملين في الأجهزة العامة وتعويضاتهم، وتطبيقه عند اعتماد أو مراجعة اللوائح الإدارية. على صعيد آخر نجحت المملكة على مستوى دول الخليج، في خفض معدل البطالة بين المواطنين خلال الفترة الممتدة منذ 2017 حتى 2022، لتتهبط بها من 12.8% إلى 8.8%.

وجاء التحسن الواضح في معدل البطالة في المملكة مع الطفرة التي يشهدها النمو الاقتصادي، ما يدعم إيجاد مزيد من الوظائف للمواطنين، في الوقت الذي تأثرت فيه دول المجلس بجائحة كورونا. ووفرت المملكة نحو 600 ألف وظيفة في القطاع الخاص خلال الفترة المذكورة، منها 260 ألف وظيفة للمواطنين، مع التركيز على تنويع الاقتصاد.

وحقق اقتصاد المملكة نموًا بلغ 8.7% في 2022، وهو أعلى مستوى منذ 2010، نتيجة برامج التحفيز الحكومية السريعة للقطاع غير النفطي، وتقترب بذلك معدلات البطالة بين السعوديين من تحقيق مستهدفات رؤية 2030 البالغة 7%، قبل الموعد بنحو سبعة أعوام.

ضوابط الإجازة

-يستحق العامل إجازة مدفوعة الأجر خلال الأيام التالية:

العيدين: بحد أدنى (4) أيام عمل، وبتحديد أقصى (5) أيام عمل لكل عطلة

لا يسري ما ورد على الخاضعين لنظام العمل في الجهات الحكومية التي تطبق نظام الخدمة المدنية.

تكريم 6 جهات حكومية تميزت في توطين عقود التشغيل والصيانة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 12 رجب 1445 هـ - 24 يناير 2023م
<https://www.al-madina.com/article/872121>

تحت رعاية وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

تحت رعاية معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، أقيم اليوم، حفل تكريم للجهات الحكومية المتميزة في تحقيق متطلبات توطين عقود التشغيل والصيانة بالجهات العامة، بحضور معالي نائب الوزير للعمل الدكتور عبدالله بن ناصر أبوثنين وعدد من قيادات اللجنة التوجيهية لتوطين القطاع والجهات المُكرّمة. ويأتي تكريم الجهات الست نظير تطبيقها لمعايير تقييم التميز، واتباع أفضل الممارسات بما يلبي متطلبات التوطين وزيادة جاذبية وظائفه، حيث تضم الجهات المكرمة: وزارة الحرس الوطني، وزارة الصحة، وزارة الرياضة، الهيئة الملكية للجبيل وينبع، أمانة الأحساء، وجامعة الملك عبدالعزيز.

وفي ذات السياق؛ نوه أبوثنين خلال كلمته في بداية الحفل بجهود الجهات المُكرّمة في تمكين أبناء وبنات الوطن وتعزيز مهاراتهم وقدراتهم في قطاع التشغيل والصيانة، عبر تحقيق متطلبات التوطين والتكامل مع الجهات الشريكة فيها، وصولاً إلى المستهدفات الوطنية والمساهمة في تعزيز الجهود لتحسين بيئة القطاع وكفاءته وفعاليتها.

وأوضح معاليه أن جهود توطين القطاع؛ تكلفت في توظيف أكثر من 160 ألف مواطن ومواطنة في قطاع التشغيل والصيانة منذ 2019، كما تم تدريب أكثر من 4000 آلاف سعودي في مختلف التخصصات الإدارية والفنية، والوصول بنسبة التوطين في المستويات الوظيفية المستهدفة إلى نحو 35%.

وأشار نائب الوزير إلى جهود اللجنة التوجيهية لتوطين القطاع، خلال العام الماضي 2023 من أجل تحفيز الجهات العامة على الاستفادة من المكنات والمسارات المعتمدة في تطوير القطاع وتمكين الكوادر الوطنية فيه، من خلال تدريبهم وتعزيز قدراتهم واستفادتهم من الفرص المهنية والإدارية، ومن أبرز تلك الجهود؛ إطلاق خدمة توطين عقود التشغيل والصيانة عبر منصة "قوى"، وإطلاق أول بوابة معرفية تعنى بإثراء المحتوى العربي في إدارة الأصول والمرافق، وإصدار التحديث الثاني من دليل توطين عقود التشغيل والصيانة.

من جانبه؛ أشاد الرئيس التنفيذي لهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية المهندس عبدالرزاق العوجان خلال كلمته التي ألقاها نيابةً عنه، نائب الرئيس التنفيذي للأصول والمرافق في الهيئة المهندس تركي بن أحمد بخاري، بجهود الجهات الشريكة في توطين وظائف التشغيل والصيانة في عقود الجهات الحكومية، مشيراً إلى ما حققته من إنجازات تجاوزت المستهدفات في مجال التدريب والتوطين، وبمساهمتها في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 في مجال خلق الوظائف، والاستثمار في تنمية رأس المال البشري، ومنح أبناء الوطن الفرصة للمشاركة في تعزيز الازدهار الاقتصادي للوطن. كما أشاد بجهود الجهات الحكومية المُكرّمة، وتحقيقها مستوياتٍ عالية من الالتزام بمتطلبات التوطين، مثنيًا على الشراكة الناجحة القائمة بين الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص العاملة في هذا المجال، وبجهود اللجنة التوجيهية لتوطين عقود التشغيل والصيانة، بقيادة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وجميع الفرق الداعمة.

وتناولت فقرات الحفل؛ استعراض أبرز إنجازات توطين عقود التشغيل والصيانة في الجهات العامة خلال عام 2023، وجهودها في متابعة ودعم عمليات التوطين، وكذلك استعراض عدد من قصص النجاح للشباب والشابات العاملين في مختلف تخصصات قطاع التشغيل والصيانة.

كما تضمنت فقرات الحفل؛ تدشين معالي نائب الوزير، بوابة "بنى" المعرفية، والتي تهدف لإثراء المحتوى العربي في

مجال إدارة الأصول والمرافق، من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المحتويات المرئية والصوتية والنصية، للإسهام في رفع كفاءة العاملين في هذا القطاع، مما يشكل جزءاً مهماً من رؤية تطويرية مستدامة لقطاع التشغيل والصيانة.



بدء التحول المؤسسي في قطاعات التعليم

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 12 رجب 1445هـ - 24 يناير 2023م
<https://www.al-madina.com/article/872127>

تحسين الاستفادة من الكوادر البشرية

بدأت وزارة التعليم في عملية التحول المؤسسي بما يتفق مع أهدافه العامة المتعلقة بتحسين سبل الاستفادة من الكوادر البشرية التي تتجاوز 500 ألف في القطاع. وتضمنت القرارات نقل جميع شاغلي الوظائف الإدارية في إدارة نظام فارس إلى قسم تقنية المعلومات، ونقل شاغلي الوظائف الإدارية والتعليمية في إدارتي التدريب التربوي (بنين وبنات) إلى إدارة الموارد البشرية، ونقل شاغلي الوظائف الإدارية والتعليمية في إدارة التخطيط المدرسي إلى قسم التخطيط، ونقل العاملين في إدارة شؤون المعلمين إلى قسم شؤون المعلمين بإدارة الموارد البشرية. كما تضمنت نقل العاملين في إدارة التجهيزات المدرسية إلى قسم الأداء المؤسسي، ونقل العاملين في إدارة التطوير إلى إدارة التطوير والتحول ونقل العاملين في مكتب التعليم الأهلي إلى مكتب التعليم الخاص، ونقل العاملين في إدارة الاستثمار واقتصاديات التعليم إلى إدارة الاستثمار والشراكات، ونقل العاملين في قسم الاختبارات إلى إدارة تقييم التحصيل المعرفي والمهاري، ونقل العاملين في إدارة خدمات الطلاب إلى مكاتب دعم الخدمات المساندة، ونقل العاملين في مكاتب التعليم الأجنبي إلى مكتب التعليم الخاص، وسيتم العمل بهذا التنظيم إلى حين صدور أي تنظيمات جديدة منظمة لعمل القيادات التعليمية والإدارية ووثيقة التشكيلات الإشرافية. من جهة أخرى أعلنت شركة تطوير خدمات النقل، الشريك الإستراتيجي لوزارة التعليم عن طريقة ورابط التسجيل في النقل المدرسي للعام الدراسي 1446. وأكدت أن كافة الطلبات المقدمة للالتحاق بالخدمة تخضع للدراسة وتطبيق معايير الاستحقاق والأولية، وذلك لضمان الاستفادة من خدمة النقل المدرسي من جانب الفئات الأكثر حاجة لها.

السجيل في خدمة النقل المدرسي

- زيارة منصة نظام نور التعليمي.
- اختار طلبات التسجيل في الحافلات المدرسية للعام المقبل 1446هـ.
- النقر على طلاب النقل المدرسي.
- تحديد المستفيد من خدمة النقل المدرسي.
- اختار العنوان الوطني الصحيح له.
- القيام بتعبئة بيانات الطالب/ة.
- سداد دفعة التسجيل بواسطة وسيلة الدفع.
- فتح باب التسجيل في 21 يناير 2024.
- تقديم الطلب.
- الانتظار 48 ساعة بعد السداد للطلبة غير المعفيين.
- تحويل الحالة إلى قيد الدراسة.
- تاريخ إغلاق التسجيل 10 يونيو 2024.

«عطلة العيدين» لا تسري على الخاضعين لنظام العمل في جهات نظام الخدمة المدنية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 رجب 1445 هـ - 24 يناير 2024م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2153592>

كشف المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، تفاصيل قرار مجلس الوزراء؛ الذي صدر، أخيراً، بشأن إقرار أحكام تنظيمية حول إجازات الأعياد للموظفين الخاضعين لنظام العمل في الجهات الحكومية.

وبيّن القرار في (البند أولاً) أن تقوم الجهات الحكومية التي تطبق نظام العمل وفقاً لتنظيمها ولديها لائحة إدارية مستقلة ومعتمدة (الهيئات والمؤسسات والمراكز والبرامج وما في حكمها)، بتعديل لوائحها الإدارية، ليكون عدد أيام العطل الرسمية لكل من عطلة عيد الفطر وعطلة عيد الأضحى بحد أدنى (أربعة) أيام عمل، وبعده أقصى (خمس) أيام عمل.

وتضمّن (البند ثانياً) أن يكون تطبيق ما ورد في البند أولاً بالنسبة إلى الجهات التي يخضع جميع العاملين فيها لنظام العمل فتطبق ما ورد في البند أولاً على جميع العاملين لديها، وحدد القرار الجهات التي يخضع الموظفون والعاملون فيها لأكثر من نظام، ستطبق ما ورد في البند أولاً على العاملين الخاضعين لنظام العمل فقط.

ونص (البند ثالثاً) على أن تقوم الجهات الحكومية التي يخضع عاملوها لنظام العمل وفقاً لتنظيم الهيئات والمؤسسات والمراكز والبرامج وفي حكمها، ولم تعتمد لوائحها الإدارية بتطبيق حدود أيام عطل العيدين الواردة في البند أولاً.

وشدد (البند رابعاً) على تعديل نموذج اللائحة الموحد المنصوص عليه في قواعد إقرار الأحكام المنظمة لشؤون العاملين في الأجهزة العامة وتعويضاتهم وتطبيقه عند اعتماد أو مراجعة اللوائح الإدارية؛ وفقاً للإجراءات الموضحة فيه على النحو التالي:

عدد أيام عطل العيدين الرسمية: يستحق العامل إجازة مدفوعة الأجر خلال الأيام التالية: «العيدين، بحد أدنى أربعة أيام عمل، وبعده أقصى خمسة أيام عمل لكل عطلة عيد.»

ونص البند الخامس من القرار على أنه لا يسري ما ورد في البنود السابقة على الخاضعين لنظام العمل في الجهات الحكومية التي تطبق نظام الخدمة المدنية.

التصنيف الموحد للجرائم يرفع جودة العدالة الجنائية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 رجب 1445 هـ - 24 يناير 2024م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2153596>

يمثل التصنيف الوطني الموحد للجرائم الذي يعد إحدى مبادرات وزارة الداخلية، ضمن برنامج جودة الحياة أحد برامج رؤية السعودية 2030، تصنيفاً يوحد أسماء الأفعال المجرمة كافة في السعودية بين مؤسسات نظام العدالة الجنائية والجهات الإحصائية وبشكل يتواءم مع التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية (ICCS).

ويهدف التصنيف، إلى رفع مستوى جودة بيانات مؤسسات نظام العدالة الجنائية، وتعزيز قدراتها على تحليل الجرائم ودراسة مسبباتها وتبني الحلول المناسبة لها.

وتتشكل القيمة المضافة للتصنيف الوطني الموحد للجرائم في رفع مستوى جودة بيانات مؤسسات نظام العدالة الجنائية ويخلق تكاملاً إحصائياً بينها، وتعزيز قدرة الجهات المختصة على تحليل أنماط واتجاهات الجريمة ودراسة مسبباتها وتبني الحلول المناسبة لها، مع إمكانية الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقديم حلول عملية تخدم منظومة العدالة الجنائية، الأمر الذي يدعم جهود المملكة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ويؤكد قيادة المملكة إقليمياً ويعزز مكانتها عالمياً كونها من أوائل الدول على مستوى العالم التي استحدثت تصنيفاً وطنياً للجرائم متوائماً مع التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية (ICCS)، المقرر من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة خلال دورتها الـ46 التي عقدت في نيويورك في مارس 2015م، باعتباره معياراً إحصائياً دولياً لجمع بيانات الجريمة وأداة تحليلية لاستخلاص معلومات قيمة عن العوامل المسببة للجريمة وواقعتها.

ويهدف التصنيف الوطني الموحد للجرائم، الذي تم إعداده بناءً على موافقة المقام السامي الكريم على المبادرة المقدمة من وزارة الداخلية، وتم العمل عليه بالتنسيق مع وزارة العدل، والهيئة العامة للإحصاء، والنيابة العامة، ورئاسة أمن الدولة، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، إلى تعزيز الاتساق والقابلية للمقارنة على الصعيد الدولي في إحصائيات الجرائم، وتحسين القدرات التحليلية على الصعيدين الوطني والدولي.



تدشين الختم الرقمي والهوية الرقمية في وزارة البيئة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 رجب 1445هـ - 24 يناير 2024م

<https://www.okaz.com.sa/news/local/2153578>

دشن نائب وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس منصور بن هلال المشيطي بمقر الوزارة اليوم (الثلاثاء) خدمة الختم الرقمي، واعتماد الهوية الرقمية للوثائق الرسمية للوزارة؛ بهدف الوصول إلى منظومة رقمية ذكية وأمنة، تضمن الموثوقية والنزاهة والأصالة، وتوفير الحماية للبيانات والمعلومات بالوزارة وفق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وأوضح المشيطي أن إطلاق الختم الرقمي يأتي ضمن جهود الوزارة لتحقيق رؤية 2030 في تعزيز التحول الرقمي، وتسهيل الخدمات للمستفيدين، ويُعد أحدث الحلول الرقمية المبتكرة التي تسهم في تحسين كفاءة وفعالية العمليات الإدارية والمالية والقانونية.

وأشار إلى أن الختم الرقمي يسهم في تسهيل عملية المصادقة على الوثائق بسرعة وأمان، ويوفر الوقت والجهد والموارد، كما يحقق مستوى عاليًا من الشفافية والمحافظة على البيئة.

صدور قرارات تنظيمية لقطاع توصيل الطلبات.. تحقق من الوجه وزى موحد لغير السعوديين ومنع من العمل الحر هيئة النقل: تشمل السماح بالإعلانات على سيارات النقل الخفيف إضافة إلى تحديد ضوابط استخدام الدراجات النارية

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 12 رجب 1445 هـ - 24 يناير 2024م

<https://sabq.org/saudia/w2bwaoc1py>

أصدرت الهيئة العامة للنقل عدداً من القرارات التنظيمية في قطاع توصيل الطلبات، حيث تهدف إلى ضبط وحوكمة القطاع ورفع كفاءة السائقين والخدمات المقدمة، إضافة إلى زيادة مستوى الموثوقية والأمان. وأوضحت الهيئة أن هذه القرارات تشمل إلزام غير السعوديين بالعمل عبر شركات النقل الخفيف تدريجياً خلال 14 شهراً، إضافة إلى تطبيقها عدداً من الممكنات تشمل السماح بالإعلانات على سيارات النقل الخفيف بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، إضافة لتحديد ضوابط استخدام الدراجات النارية في نشاط توصيل الطلبات بالتنسيق مع الإدارة العامة للمرور، وإلزام الشركات العاملة في النشاط بتطبيق خاصية التحقق من الوجه لسائقها عبر نظام يرتبط مباشرة بالهيئة العامة للنقل، كما تضمنت القرارات اعتماد زي موحد لغير السعوديين العاملين في نشاط توصيل الطلبات. وكشفت الهيئة عن مراحل تدريجية لتنفيذ قراراتها في تنظيم قطاع توصيل الطلبات، حيث ستبدأ في تفعيل توصيل الطلبات للسائقين غير السعوديين عن طريق شركات النقل الخفيف، مع استمرار السماح بالعمل الحر للمواطنين ومنع غير السعوديين تدريجياً من العمل الحر حسب المناطق، إضافة لتطبيق ممكنات القرار التي تشمل وضع ضوابط لاستخدام الدراجات النارية في توصيل الطلبات، وتطبيق الزي الموحد للعاملين في النشاط، والسماح بالإعلانات على سيارات النقل الخفيف. وأفادت الهيئة بأن هذه القرارات تستهدف في مجملها، تنظيم وحوكمة قطاع توصيل الطلبات بشكل فعال، إضافة إلى تحفيز السعوديين للعمل في هذا النشاط، ليسهم ذلك في زيادة الفرص الوظيفية، وتطوير الخدمات المقدمة في المجال لتصبح أكثر فاعلية وكفاءة وتلبي توقعات المستفيدين، وذلك تحقيقاً لمستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية. وتسعى الهيئة إلى تحقيق تحول نوعي في قطاع توصيل الطلبات يحافظ على نموه بكفاءة وفاعلية، مما يعود بالنفع على المستفيدين من هذه الخدمة ويسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.

اليوم

بمناسبة اليوم العالمي للتعليم.. مختصون لـ"اليوم": المملكة

تحقق مراكز متقدمة في مؤشرات الأداء العالمية

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 12 رجب 1445 هـ - 24 يناير 2024م
<https://www.alyaum.com/articles/6510398>

أكد مختصون أن المملكة أصبحت تحتل مراكز متقدمة بمؤشرات الأداء العالمية في مجال **التعليم**، وذلك بالدعم السخي من القيادة الرشيدة، وجهود وزارة التعليم في التطوير والتحسين، لتعزيز قدرة قطاع التعليم في المملكة على المنافسة عالمياً ومواصلة التقدم على كافة الأصعدة. وأوضحوا في حديثهم لـ"اليوم" بمناسبة اليوم العالمي للتعليم بأن المملكة جعلت التعليم من أهم ركائزها التي أسست عليها مسيرة النهضة التنموية، لتكون في مقدمة المنافسات العالمية.

جهود المملكة بمجال التعليم

وقالت الأستاذ المساعد بكلية الطب بجامعة جدة والاستشارية في الأمراض الوراثية د. ود سمير مجدي: "تقاس حضارة الشعوب بالتعليم، والمملكة رائدة في هذا المجال، حيث استثمرت في العلم وإتاحة فرص للتعلم لشبابها داخل وخارج المملكة، من خلال الابتعاث في أفضل الجامعات بالخارج، لتنمية الكفاءات السعودية باكتساب خبرات وأساليب تعليم مختلفة، وبالتالي استثمارها داخليا في تطوير المنظومة التعليمية وتوفير تنوع في أدوات وطرق التعليم، ورفع كفاءة المنشآت التعليمية لتوفير بيئة محفزة للابتكار والتعلم."

وأكدت: "كما أن المملكة الآن في صدارة الدول المتميزة بالتعليم الإلكتروني، عبر إنشاء منصات تعليم إلكترونية نجحت في تسهيل سير العملية التعليمية في المدارس والجامعات خلال جائحة كورونا، واستمرت برفع جودة هذه المنصات والاستفادة منها بشكل دائم."

التعليم وبناء الشخصية

وقالت استاذ المناهج وطرق التدريس بجامعة نجران أ.د. أمل الشهري: "اليوم العالمي للتعليم يأتي تعزيزاً لأهمية التعليم في بناء الشخصية الإيجابية ورفع مستوى الوعي للإنسان."

وأضافت: "والتعليم في المملكة يحظى بدعم سخي من القيادة الرشيدة، واهتمام دائم من وزارة التعليم ودعمها اللامحدود للارتقاء بالتعليم، وأيضاً الاستمرار في الابتعاث الخارجي في كافة المجالات والتخصصات، لتحقيق الجودة الشاملة للعلم والتعليم التعليم وتطويره في شتى المجالات والارتقاء بمخرجاته، لتحتل مكانتها والتنافس عالمياً بين الأمم المتقدمة."

وقالت الأستاذ المشارك وعضو هيئة تدريس بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن د. ماضي العتيبي: "مناسبة عالمية يتم فيها الاحتفاء بالتعليم والتأكيد على دوره في نمو المعرفة للفرد والمجتمع، ومن اهتمام حكومتنا الرشيدة ودعمها المستمر للتعليم، ساهمت في رفع مستوى التعليم العام والتعليم الجامعي ليوافق المتغيرات العالمية في جميع النواحي."

وأضافت: "وعلى صعيد التعلم الجامعي كان برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث أحد المبادرات التي ساهمت في تطوير التعليم والاستفادة من الخبرات العالمية، من خلال الابتعاث للجامعات العالمية المتميزة مع تقديم كافة التسهيلات المناسبة لهم، ولا تتوقف جهود المملكة في التعليم لهذا الحد، بل لازالت مستمرة في تقييم التعليم الجامعي ومخرجاته للرفع بمستواه وتعزيز أدائه."

خطة التنمية المستدامة

وقالت الأكاديمية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن أ.د. سارة بنت عبد الله العتيبي: "أصبح التعليم في المملكة ضروري لنجاح أهداف خطة التنمية المستدامة، والغرض الأول للتعليم هو تدريب الإنسان على الحياة، وهي أثنى ما يملكه، مع إتقان المهارات والمعارف واللغات والحرف لمواكبة التطور والتقدم المستمر، وللحصول على فرص أكثر في سبيل العيش والتقدم في بناء البلاد، ويكون عضو فاعل ومساهم في كل ما يتعلق ببلاده، وهذا ما وفرته المملكة وتشجع عليه وبالمجان."

وتابعت: "فضلاً عن تقديم الدعم المالي والمكافآت الشهرية في المرحلة الجامعية، إلى جانب الابتعاث للدراسة في الجامعات

المرموقة على نفقة الدولة، سعيًا منها لعلو ورفعة أفرادها، تأكيداً على دورهم الأساسي في بناء المجتمعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة".

وقالت أستاذ المناهج وتعليم الرياضيات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أ.د. حنان بنت عبدالرحمن العريني: "اعتنت المملكة بالتعليم لأهميته في بناء المجتمع حيث يعتبر ركيزة أساسية في تقدم المجتمعات وازدهارها فهو يساهم في تطوير القدرات البشرية، ورفع مستوى الوعي الثقافي والحضاري، وتعزيز روح الإبداع والابتكار".

وتابعت: "وأسهمت جهود وزارة التعليم لتطوير التعليم في تحسين نتائج التعلم، وتعزيز قدرة قطاع التعليم في المملكة على المنافسة عالمياً، إلى جانب تحقيق العديد من المنجزات، ومواصلة التقدم في مؤشرات الأداء العالمية في مجال التعليم، وذلك في ظل الاهتمام والدعم اللامحدود من القيادة الرشيدة لقطاع التعليم، ووضعت رؤية المملكة 2030 التعليم على سلم أولوياتها".

تطوير التعليم لتحقيق السلام الدائم

وقالت أستاذة مناهج وطرق تدريس اللغة الإنجليزية المساعد بجامعة القصيم د. دلال ذياب المطيري: "حرصت وزارة التعليم على تطوير منظومة التعليم، بما يحقق السلام الدائم وتعزيز التنمية البشرية، من خلال تحديد ملامح النظم والسياسات التعليمية المطبقة، بدءاً من القوانين والسياسات وانتهاءً بتطوير المناهج الدراسية والممارسات التدريسية وبيئات التعلم والتقييمات".

وأكدت: "وحقق التعليم السعودي خلال الفترة الماضية وبفضل التوجيهات والدعم السخي والمتواصل من القيادة الرشيدة - حفظها الله- للتعليم في المملكة قفزات نوعية ومؤشرات مرتفعة في هذا المجال".

وقالت عضو هيئة التدريس بجامعة الملك خالد د. أزهار صالح الشمrani: "تسعى المملكة إلى أن يكون نظام التعليم السعودي واحداً من أفضل الأنظمة على مستوى العالم، فمنذ إطلاقها بدأ العمل على زيادة العناية بتطوير التعليم منهجاً ومعلماً وطالباً وتدريباً ومدرسة؛ وذلك سعيًا منها إلى أن تواكب المناهج التطورات العلمية والحضارية؛ وأن يكون الطالب على تواصل دائم مع التطورات العلمية والمعرفية، وتعزيز التنافس العلمي للطلبة من خلال خلق بيئة تعليمية تشجع الطلاب على الإبداع والتميز".

وتابعت: "كما اهتمت رؤية المملكة بالتعليم الجامعي؛ وذلك من خلال الارتقاء بمستوى البحث العلمي في المملكة، وجعلها بين أول عشر دول في مؤشر التنافسية العالمية، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأبحاث والتطوير، والاهتمام بتطبيق الأبحاث العلمية والاستفادة منها في أرض الواقع، والوصول بالجامعات السعودية إلى قائمة أفضل مائتي جامعة بالعالم".

اليوم

"الملك سلمان للإغاثة" يوزع سلال غذائية في السودان وباكستان

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 12 رجب 1445 هـ - 24 يناير 2024م
<https://www.alyaum.com/articles/6510466>

وزّع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أمس الأول، 1.662 سلة غذائية للأسر الأكثر احتياجاً والنازحة في ولاية كسلا بجمهورية السودان، استفاد منها 9.385 فرداً، ضمن مشروع دعم الأمن الغذائي في السودان. ويأتي ذلك ضمن المشاريع الإغاثية والإنسانية التي تقدمها المملكة عبر ذراعها الإنساني مركز الملك سلمان للإغاثة للعديد من الدول والشعوب المحتاجة والمتضررة.

700 سلة غذائية في باكستان

وواصل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية توزيع السلال الغذائية في جمهورية باكستان الإسلامية، وذلك ضمن المرحلة الثالثة من مشروع دعم الأمن الغذائي في باكستان لعام 2024. وجرى أمس توزيع 700 سلة غذائية في منطقة مالاكند بإقليم خيبر بختون خوا، استفاد منها 4900 فرد من الفئات الأشد احتياجاً في المناطق المتضررة من الفيضانات.

ويأتي ذلك ضمن الجهود الإغاثية للمملكة عبر ذراعها الإنساني مركز الملك سلمان للإغاثة، لتعزيز الأمن الغذائي في باكستان جراء الأزمة الإنسانية التي مرت بهم.



إثنية التواصل توصي بوضع ضوابط للحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل

وضع إجراءات مشددة تحفظ كرامة الشخص في بيئة العمل من أي قول أو فعل

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 12 رجب 1445هـ - 24 يناير 2024م
<https://www.al-jazirah.com/2024/20240124/fe2.htm>

عوض مانع القحطاني - «الجزيرة»:»

استعرضت إثنية التواصل التي نظمتها مركز الملك عبدالعزيز للتواصل الحضاري، بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية «تعزيز الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل بالقطاع الخاص»، وذلك مساء الإثنين، 10 رجب 1445هـ، الموافق 22 يناير 2024، بمقر المركز بالرياض.

وتحدث خلالها المستشار القانوني مدير إدارة تدقيق الأنظمة للقطاع الخاص، الأستاذ /عوض بن حمود الحربي، والمستشار المعتمد بالموارد البشرية عضو لجنة الموارد البشرية وسوق العمل بغرفة الرياض، الأستاذة / شذى بنت مطلب النفيسة، ومدير إدارة سياسات بيئة العمل في وكالة الرقابة وتطوير بيئة العمل، الأستاذة / مي بنت محمد العنقري، ومدير إدارة العمليات الرقابية والإسناد بوكالة الرقابة وتطوير بيئة العمل، الأستاذ / محمد بن جعفر المناسف، وأدار اللقاء المدير المعتمد بوكالة الرقابة وتطوير بيئة العمل بالمنطقة الشرقية، الأستاذ / محمد بن عبدالله الناصري.

وفي بداية اللقاء استعرضت الأستاذة مي العنقري، ضوابط الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل، وطرق الوقاية والحماية العامة التي يجب أن تتخذها المنشأة في التعامل مع حالات التعديات السلوكية في بيئة العمل. كما تطرقت إلى أهمية تجنب الممارسات الخاطئة التي قد تؤدي للوقوع في التعديات السلوكية في العمل.

وقالت: هناك عدد من الضوابط والإجراءات التي يجب على المنشأة الالتزام بها من أبرزها صيانة خصوصية الفرد وكرامته وضمان حرمة الشخصية.

وبينت، أن التعديات السلوكية تتضمن كل فعل أو قول يصدر من شخص تجاه آخر من شأنه بث الخوف في نفس الشخص الآخر من خطر يراد إيقاعه بشخصه، أو بما يملك أو بما له علاقة به.

من جهته أوضح الأستاذ عوض الحربي، أنه يجب على المنشآت أن تتخذ كافة التدابير الوقائية التي تمنع وقوع التعديات السلوكية في العمل بما في ذلك توفير إجراءات لعقد اجتماعات العمل، وتوفير وسائل تقديم الشكوى من خلال موقع المنشأة الإلكتروني أو عبر البريد الإلكتروني أو المكالمات المسجلة أو أي وسيلة تضمن وصول الشكوى في الوقت المناسب إلى الجهة المعنية بالمنشأة.

كما أكد على وجوب وضع إجراءات تحفظ حق العامل المعتدى عليه خصوصاً بعد ثبوت التعدي السلوكي في حقه، كما يجب توعية العاملين بأهمية مواجهة التعديات السلوكية والإبلاغ عنها.

فيما تحدثت الأستاذة شذى النفيسة، عن أهمية تجنب الممارسات الخاطئة التي تؤدي للوقوع في التعديات السلوكية في بيئة العمل ومنها التشاجر مع الزملاء أو مع الغير، وجميع أشكال الاستغلال، والتستر أو المساعدة على الإيذاء. وعرفت التحرش بأنه كل قول وفعل ذي مدلول غير أخلاقي يصدر من شخص تجاه شخص آخر.

فيما تحدث الأستاذ محمد المناسف، عن دور وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، في معالجة حالات التعديبات السلوكية في بيئة العمل من خلال استعراض حالات سابقة وتوضيح كيفية التعامل معها وفق النظام، وأوضح أن الوزارة تستقبل البلاغات المتعلقة بالتعديبات السلوكية في بيئة العمل إلكترونياً من خلال نماذج تقديم شكوى واقعة تعدي سلوكي ويتم تحويل البلاغ آلياً إلى برنامج الرقابة. لافتاً إلى أن الوزارة تصدر عقوبات بحق المنشأة التي لا تلتزم بإعلان ضوابط الحماية من التعديبات السلوكية بأي وسيلة تكفل للخاضعين لها بأحكامها وإقرارهم بالعلم والالتزام.



مبدأ ثابت

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 12 رجب 1445هـ - 24 يناير 2024م
<https://www.alriyadh.com/2055567>

هاني وفا

منذ أن بدأت الأزمة في غزة والمملكة تؤكد رفضها للعدوان الإسرائيلي على القطاع، ودعت إلى ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار وإدخال المساعدات، ومنع التهجير القسري للسكان وتهيئة الظروف لعودة الاستقرار، وتحقيق السلام الدائم والمستدام حسب بيان مجلس الوزراء يوم أمس.

العدوان الإسرائيلي مستمر على غزة منذ أكثر من مئة يوم، لم يتوقف بل يزداد عنفاً ضارباً بكل النداءات عرض الحائط، غير أنه يرتفع أعداد الضحايا إلى قرابة الخمسة وعشرين ألفاً عدا عن الذين ما زالوا تحت الأنقاض، وأيضاً التدمير الحاصل والذي يحتاج إلى سنوات لإعادة إعمارهم، ومع ذلك يخرج علينا قادة إسرائيل بتصريحات عن انتهاء مرحلة من القتال وبدء مرحلة جديدة، وكأن الأمر لا نهاية له حتى تنتهي مرحلة وتبدأ أخرى وهكذا دواليك، دون أن تلقى موقفاً دولياً حازماً يوقف آلة الحرب، ويحد من سفك الدماء، وينهي المآسي الإنسانية التي خلفتها الحرب حتى الآن والتي سيتكشف أكثر منها في المستقبل القريب.

وحسب برنامج الأغذية العالمي، فإن "أكثر من نصف مليون شخص في غزة يواجهون مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي، ويزداد خطر المجاعة كل يوم، حيث يحد الصراع من توفير المساعدات الغذائية الحيوية للمحتاجين." المملكة من أوائل الدول التي جعلت القضية الفلسطينية في صلب سياساتها منذ عهد الملك المؤسس - طيب الله ثراه - وحتى يومنا، ودعمتها بكل السبل، ونافحت عنها في كل المحافل الدولية، وهو أمر يعرفه الجميع وما زال قائماً.

وزير الخارجية قبل أيام قال في تصريحات: "لا يمكن تطبيع العلاقات مع إسرائيل دون حل للقضية الفلسطينية"، فهذه هي السياسة السعودية التي تؤكد أنه لا سلام دون إقامة دولة فلسطينية.

اليوم العالمي للتعليم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 12 رجب 1445هـ - 24 يناير 2024م

<https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2153586>

مي خالد

تحبي اليونسكو بتاريخ اليوم الأربعاء 24 / يناير 2024 اليوم الدولي السادس للتعليم، وسيتمحور الاحتفال حول شعار «التعلم من أجل سلام دائم.»
فالتعليم هو الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها غرس السلام والقيم الأخلاقية من خلال تمكين تعليم قيم التسامح والسلام للأطفال في المدارس وداخل نطاق الأسرة أيضاً.

تخيل عالماً يتعلم فيه جميع الأطفال في المدرسة وفي الرياضة، كيفية التواصل بطرق تساهم في علاقات متناغمة. ويتعلمون مهارات الاستماع، والتعامل مع الإحباطات والصراعات، وتبادل التعاطف، وتنمية الرحمة واحترام الاختلافات.

حسب تعريف منظمة اليونسيف يشير مفهوم «تعليم السلام» إلى عملية تعزيز المعرفة والمهارات والمواقف والقيم اللازمة لإحداث تغييرات في السلوك من شأنها تمكين الأطفال والشباب والكبار من منع الصراع والعنف، العنفي والهيكلي على حد سواء؛ لحل النزاع سلمياً، وتهيئة الظروف المواتية للسلام، سواء على المستوى الشخصي أو بين الأفراد أو بين المجموعات أو على المستوى الوطني أو الدولي.

ويقول المهاتما غاندي: «إذا أردنا تعليم السلام الحقيقي في العالم، فعلينا أن نبدأ بالأطفال.»

في التعريف أعلاه لتعليم السلام واقتباس المهاتما غاندي، من الواضح أن تعليم السلام غالباً ما يوصف بأنه أداة ثمينة لحل الصراع وإصلاح الأضرار التي لحقت بالمجتمع بسبب الحرب أو العنف.

المفاهيم الأساسية المضمنة في تعريفات تعليم السلام هي أن تعليم السلام هو إجراء علاجي لحماية الأطفال من الوقوع في شبكة العنف السائد في المجتمع. ويهدف إلى النمو الشامل للطفل. ويحاول غرس القيم الإنسانية والاجتماعية العليا في ذهن الطفل. فهو في جوهره يحاول تنمية مجموعة من المهارات السلوكية الضرورية للعيش السلمي وبناء السلام الذي ستستفيد منه البشرية جمعاء.

فلنحبي اليوم الدولي لتعليم السلام في مدارسنا طوال العام وخلال الأنشطة باستمرار، ولأننا بالأساس مجتمع سعودي مسالم فلنواجه صعوبة كبيرة من أجل إنجاح ذلك.

حقوق الإنسان في العالم

الأمم المتحدة: حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتلبية التطلعات المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين

المصدر: موقع الأمم المتحدة الاربعاء 12 رجب 1445هـ - 24 يناير 2024م
<https://news.un.org/ar/story/2024/01/1127942>

عقد مجلس الأمن الدولي جلسة مناقشة مفتوحة، على المستوى الوزاري، اليوم الثلاثاء، حول "الوضع في الشرق الأوسط بما فيه القضية الفلسطينية". قال خلالها الأمين العام للأمم المتحدة إن "الرفض الواضح والمتكرر لحل الدولتين على أعلى مستويات الحكومة الإسرائيلية غير مقبول".

وقال الأمين العام أنطونيو غوتيريش إن رفض حل الدولتين، الذي جاء "على الرغم من أقوى النداءات حتى من أصدقاء إسرائيل"، من شأنه أن يطيل - إلى أجل غير مسمى - أمد الصراع الذي أصبح تهديدا كبيرا للأمن والسلم الدوليين، وشدد على ضرورة أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي. وأكد أن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتلبية التطلعات المشروعة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء.

وقال الأمين العام إن الأحداث على مدى الأشهر الثلاثة الماضية كانت بمثابة تذكير مأساوي بأن حل الدولتين هو "السبيل الوحيد لتجنب دورات لا نهاية لها من الخوف والكراهية والعنف".

وتساءل غوتيريش عن البديل لحل الدولتين، فقال: "كيف سيبدو حل الدولة الواحدة مع هذا العدد الكبير من الفلسطينيين داخل تلك الدولة دون أي شعور حقيقي بالحرية والحقوق والكرامة؟ سيكون ذلك أمرا لا يمكن تصوره".

وقال إن حل الدولتين تعرض "للتشويه والتقويض وترك ليموت مرات عديدة" على مدى العقود الأخيرة، إلا أنه يظل السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم والعدال في إسرائيل وفلسطين والمنطقة، وأضاف: "في هذا الوقت العصيب الذي يمر به الإسرائيليون والفلسطينيون يجب أن يحفز كلا الطرفين، والمجتمع الدولي، على العمل بشجاعة وتصميم لتحقيق سلام عادل ودائم".

دوره، قال وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي إن الوقت قد حان لاحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشكل كامل ومعاقبة عدم الامتثال لها. وأضاف أن الوقت حان كذلك للمساءلة، مشددا على أن "العدالة أمر بالغ الأهمية، وهي أساس أي سلام مستدام".

وقال الوزير الفلسطيني: "لقد حان الوقت لعقد مؤتمر دولي للسلام بهدف واضح، وهو دعم القانون الدولي، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة من خلال العمل الحازم من جانب جميع الدول والمنظمات والأمم المتحدة".

وأشار كذلك إلى أنه قد حان الوقت للاعتراف بدولة فلسطين وقبولها (عضويتها الكاملة) في الأمم المتحدة، مضيفا أن "الإجماع الدولي على إقامة دولتين على تلك الأرض يجب أن يتم التمسك به قولا وفعلا. لا يمكن أن يكون هناك المزيد من الذرائع للتأخير والعرقلة التي لا نهاية لها".

وحذر المالكي من أن الوقت ينفد، مشددا على أن هناك خيارين "إما نشر النار، أو وقف إطلاق النار".

وأكد أن وقف إطلاق النار "أمر لا غنى عنه" لتحقيق ما دعا إليه مجلس الأمن، بما في ذلك حماية المدنيين، والوصول الأمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء قطاع غزة، وإطلاق سراح الأسرى، ورفض التهجير القسري وتحقيق السلام.

وقال إن "البديل للحرية والعدالة والسلام هو ما يحدث الآن. يجب أن نتأكد من توقف ذلك الآن، ويجب أن نتأكد من عدم حدوث ذلك مرة أخرى".

سرانيل

من جانبه، قال السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان، إن إسرائيل انسحبت من غزة قبل 18 عاما، واتهم حماس بتحويل القطاع إلى "آلة حرب". وقال إن دعوة البعض إلى وقف دائم لإطلاق النار من شأنه أن يؤدي إلى بقاء حماس في السلطة، مضيفا أن ذلك يعرض إسرائيل لخطر وجودي لأن "حماس تسعى إلى إبادة إسرائيل".

وقال السفير الإسرائيلي إن الحرب ستنتهي على الفور إذا سلمت حماس المسؤولين عن هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل وإعادة الرهائن، وأضاف: "سندافع عن مستقبلنا". وأشار السفير إردان إلى أن امتداد الصراع كان مخططا له، ورفع صورة قال إنها لأسلحة تمت مصادرتها. وأكد أنه بدون إيران، لن يكون لدى الحوثيين أسلحة لاستهداف السفن في البحر الأحمر. وأضاف أن كل دول المنطقة تأثرت بالفعل بسبب إيران، التي قال إنها "لن تتوقف عند أي شيء لبيسط هيمنتها"، مشيراً أيضاً إلى أن ألبانيا تعرضت لهجوم إلكتروني إيراني. واختتم حديثه بالقول إنه إذا استمر المجلس في تقديم المساعدات لغزة دون النظر إلى التهديد الإيراني، فسيكون المستقبل مظلماً للغاية.

الجزائر

قال وزير الشؤون الخارجية الجزائري، أحمد عطاق إن ما يحدث في غزة اليوم يعيد إلى الواجهة أكثر من أي وقت مضى حتمية الإسراع في معالجة جوهر هذا الصراع" عبر تجديد وتفعيل التزامنا الجماعي بحل الدولتين الذي التفت حوله المجموعة الدولية كحل عادل ودائم ونهائي". وأضاف عطاق أن بلاده تجدد مطلب عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة، يتم في إطاره الاتفاق على إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بصفة نهائية عبر الاحتكام لقرارات الشرعية الدولية وتفعيل حل الدولتين، تحت الرقابة الصارمة والمتابعة اللصيقة والضمانة الوثيقة للمجتمع الدولي. وقال إنه "بعد غزة لا يمكن العودة إلى ما قبل غزة. وبعد غزة لا يمكن إعادة القضية الفلسطينية إلى أدراج لتبقى حبيسة فيها لأجل آخر غير مسمى"، مضيفاً أنه "لا يمكن أن نترك هدف السلم والأمن في الشرق الأوسط رهينة للاحتلال الإسرائيلي يتصرف فيه كيفما شاء". وأكد عطاق أن الأولوية القصوى تعود لوقف إطلاق النار" الذي لا يمر يوم إلا وزاد الرفض والاستياء تجاه المماثلة بشأنه وتجاه المبررات الهشة لعدم إيلانه العناية التي يستحقها". وقال إنه لا توجد في الوقت الراهن أهداف تلوح فوق "هدف وقف العدوان والإبادة والتشريد والتهجير والتجويع والتدمير والتخريب والتدنيس". وختم وزير الشؤون الخارجية الجزائري كلمته بالقول "فلتكن غزة درسا لن ننساه".

روسيا

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قال إن مجلس الأمن لم يوفر بعد استجابة كافية لإنهاء الصراع واتخاذ خطوات لمنع مزيد من زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط "بسبب موقف الولايات المتحدة"، التي قال إنها تستخدم حق النقض (الفيتو) ضد قرارات وقف إطلاق النار، الأمر الذي يمنح "تفويضا مطلقا لمواصلة العقاب الجماعي للفلسطينيين" حسبما قال. وسلط لافروف الضوء على المخاوف بشأن التهجير الجماعي للفلسطينيين، والتأثير البيئي للقصف الإسرائيلي على غزة، والنقص الخطير في وصول المساعدات الإنسانية في ظل مخاطر عالية من انتشار الأوبئة، مشيراً إلى أن روسيا أرسلت مئات الأطنان من المساعدات إلى القطاع وتدعم جهود وكالات الأمم المتحدة على الأرض. وقال إن عجز المجلس عن التحرك يعني أن الصراع يتمدد في المنطقة، الأمر الذي يجلب مخاطر جديدة على الأمن الدولي- بما فيها "الهجمات التي تشنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على اليمن والضربات الإسرائيلية على سوريا". وفي الوقت نفسه، قال الوزير الروسي إن دعوات الوفود الغربية تركز على المستقبل بدلا من وقف إطلاق النار. وفي هذا السياق، شدد على ضرورة أن يواصل المجلس الدعوة إلى وقف إطلاق النار. وإلى أن يحدث ذلك، يقول لافروف إن المناقشات حول "المستقبل" لا طائل من ورائها. وقال إن الفلسطينيين ينبغي أن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم. وأضاف: "أعتقد أن هذا ما يسميه زملاؤنا الغربيون بالديمقراطية". وأضاف وزير الخارجية الروسي أنه في كل مرة تتخذ فيها الولايات المتحدة إجراء أحاديا في الشرق الأوسط، فإن مفاوضاتها "المكوكية" المنفصلة تنتهي "بتصعيد أكثر دموية من أي وقت مضى".

الولايات المتحدة

من جانبها، كررت نائبة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الأمن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان، عزرا زيا، رفض بلادها للدعوات المطالبة بنقل الفلسطينيين خارج غزة" واللغة اللإنسانية التي يستخدمها بعض المسؤولين من كافة أطراف الصراع". وقالت إنه يجب السماح للمدنيين الفلسطينيين بالعودة طوعا وبأمان إلى ديارهم وبكرامة بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. وقالت السيدة زيا إن حكومتها تواصلت مع القادة الإسرائيليين على بذل المزيد من الجهود لحماية المدنيين في غزة، واتخاذ الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

إلا أن المسؤولية الأمريكية دعت أعضاء المجلس إلى عدم نسيان أن "الهجمات الإرهابية الوحشية التي تشنها حماس على إسرائيل هي التي أطلقت عنان هذا الصراع"، مضيفة أن روايات شهود العيان عن فظائع حماس والعنف الجنسي المرتبط بالصراع ضد النساء الأبرياء "مروعة ولا جدال فيها".

وأضافت: "إن استمرار حماس في استخدام المدنيين الفلسطينيين والرهائن كدروع بشرية، وتصريحاتها المتكررة التي تؤكد عزمها على تكرار هجمات 7 أكتوبر، تؤكد سبب عدم تمكننا أبداً من العودة إلى واقع ما قبل 7 أكتوبر في غزة". وبالانتقال إلى التطورات في المنطقة، قالت السيدة زيا إن الولايات المتحدة حذرت إيران ووكلاءها مراراً وتكراراً من الانخراط في "هجمات انتهازية قد تؤدي إلى إثارة صراع أوسع نطاقاً". وأدانت هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر، مشددة على أن الجماعة كانت ستواجه صعوبات في تعقب السفن التجارية وضربها دون دعم إيراني. وأشارت المسؤولية الأمريكية إلى أن بلادها تسعى إلى حل دبلوماسي على طول الخط الأزرق يسمح للمدنيين في إسرائيل ولبنان بالعودة إلى منازلهم، ودعت إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 الذي أنهى حرب عام 2006 بين إسرائيل وحزب الله.

وقالت السيدة زيا إن أحد العناصر الرئيسية للدبلوماسية الأمريكية هو متابعة المسار المؤدي إلى الدولة الفلسطينية والتطبيع بين إسرائيل والدول الإقليمية الأخرى. وأكدت أن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن سمع مؤخراً من دول المنطقة "استعداداً للمشاركة في إعادة إعمار غزة إذا كان هناك طريق إلى دولة فلسطينية".

كما جددت موقف بلادها الداعم لحل الدولتين باعتباره الحل الوحيد لإنهاء العنف، مؤكدة أنه "يتعين على الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، فضلاً عن قيادتهما، أن يتخذا خيارات صعبة" لتحقيق ذلك وبلوغ تطلعاتهم المشروعة.

الأردن

أكد وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي أنه لا يمكن أن يستمر الاحتلال والعنف والحرب في "ملازمة منطقتنا"، مؤكداً أن السلام هو الضمان الوحيد لأمن وسلامة إسرائيل والفلسطينيين والمنطقة برمتها.

وقال الصفدي إن الحل الجزئي لن تحقق ذلك السلام، قائلاً إن الحديث عن توجهات محدودة من شأنها أن تجعل غزة خارج الحل الشامل الذي سبهي أيضاً الاحتلال في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وغزة، "ببساطة لن ينجح".

وأضاف "لا يمكن أن يقال لسكان غزة إن عليهم أن يتحملوا مرة أخرى العيش في السجن المفتوح الذي صنفته إسرائيل في غزة لعقود من الزمن".

وقال الوزير الأردني "إننا نواجه لحظة الحقيقة الحاسمة"، مشدداً على أنه يتعين على المجتمع الدولي برمته اتخاذ خيار عاجل وهو "إما السماح للحكومة الإسرائيلية بالحكم على المنطقة بمزيد من الصراع، أو الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ووضع منطقتنا على طريق لا رجعة فيه نحو السلام".

وأشار إلى أنه لا يوجد نقص في الأفكار المتعلقة بالخطة التي ستحقق السلام، مضيفاً أن "هناك نقصاً في الإرادة، وإرادة الحكومة الإسرائيلية في السماح للفلسطينيين بحقوقهم غير القابلة للتصرف، وإرادة المجتمع الدولي في تقديم ما هو أكثر من مجرد الكلام عن حل الدولتين".

ونبه الوزير الأردني إلى أن التهديد بامتداد إقليمي مدمر للصراع "هو أمر حقيقي"، موضحاً أن الضفة الغربية تغلي، بينما تتصاعد التوترات في أماكن أخرى من المنطقة "بشكل خطير".

إيران

وأمام مجلس الأمن الدولي، قال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، إن "نظام الاحتلال والفصل العنصري الإسرائيلي لا يراعي أي خط أحمر في الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية". وأضاف أن الولايات المتحدة - باعتبارها الداعم العملي والشريك الرئيسي للنظام الإسرائيلي في جرائمه - منعت مجلس الأمن من القيام بشكل فعال بواجباته في وقف "الإبادة الجماعية العلنية" وتحقيق وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

وقال المسؤول الإيراني إنه يجب على الولايات المتحدة أن تجبر إسرائيل على وقف الحرب و"إخراج نفسها من الفخ الذي نصبه النظام الإسرائيلي لجرها إلى صراع مباشر". وشدد على أن قتل المدنيين الفلسطينيين لا يمكن أن يستمر "حتى يتم ما يسمى بالتمهير الكامل لحماس، لأن ذلك الوقت لن يأتي أبداً، ولأن إرادة هذه الأمة الفولاذية لم تضعف خلال الأعوام الثمانين الماضية".

وأكد السيد عبد اللهيان أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ارتكبتا خطأ استراتيجياً بهجومهما العسكري على اليمن، "الأمر الذي سيؤدي إلى خطر توسيع نطاق الحرب بشكل أكبر". وأشار إلى أن الأمن مفهوم مترابط، مضيفاً أن مسار التطورات يظهر "أن وقف الإبادة الجماعية في غزة هو المفتاح الرئيسي لاستعادة الأمن إلى المنطقة".

لبنان

وزير الخارجية اللبناني، عبد الله بو حبيب دعا إلى إعطاء السلام فرصة حقيقية قبل فوات الأوان، قائلا: **"كفانا حروبا وصراعات وقتلا ودمارا"**. ونبه إلى أن المنطقة لم تنعم بالسلام والأمن على مدى عقود طويلة، مشيرا إلى أن الصراع أصبح **"تركة ثقيلة من الحقد والمرارة والعنف المتزايد تتوارثها الأجيال"**.

وأوضح أن الحروب والويلات المستمرة تؤكد ضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية بوصفها مفتاح للسلام وبوابة الأمن في الشرق الأوسط، داعيا حكماء وعقلاء العالم إلى الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية واللبنانية والسورية. وحذر الوزير اللبناني من أن **"ما تقوم به إسرائيل من تحويل غزة إلى ركام والقضاء على حماس، إن تحقق، سيولد منظمات أكثر تطرفا"**.

وقال إن المشاكل التي تواجه المنطقة حاليا تؤكد مجددا أهمية دور اليونيفيل البناء ومنظمة الأمم المتحدة بوصفها ملاذا آمنا للدول الصغيرة مثل لبنان لحماية سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه. وأوضح أن رؤية بلاده من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في جنوب لبنان تقوم على التطبيق الشامل والكامل للقرار 1701، وفقا لما يلي:

أولا، إظهار الحدود الدولية الجنوبية المرسمة عام 1923 بين لبنان وفلسطين.

ثانيا، وقف نهائي للخروقات الإسرائيلية لسيادة لبنان وحدوده المعترف بها دوليا.

ثالثا، دعم الأمم المتحدة والدول الصديقة للحكومة اللبنانية في بسط سلطتها على كل الأراضي اللبنانية من خلال تقوية القوات المسلحة.

رابعا، تسهيل العودة الآمنة والكرامة للنازحين من المناطق الحدودية التي نزحوا منها بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

خامسا، تشجيع ومواكبة اللبنانيين في انتخاب رئيس للجمهورية خلال فترة وجيزة.

سادسا، وقف الحرب على غزة مما يسهل وضع هذا التصور موضع التنفيذ والبدء بآلية سريعة لإيجاد حل طويل الأجل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.



كاريكاتير

احذر لا يوجد جهة رسمية تطلبه أرقامه السرية



اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء
12 رجب 1445 هـ - 24 يناير
م2024

<https://www.alyaum.com/articles/6510313>

سليط اللسان ...



الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء
12 رجب 1445 هـ - 24 يناير
م2024

<https://www.al-jazirah.com/2024/20240124/cr1.htm>